ملف العدد

تداعيات الحرب في غزة على إمدادات النفط في آسيا

د. أماني فوزي الجندي

أستاذ الاقتصاد المساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

الملخص:

يترتب على الحروب ارتدادات سلبية على الاقتصادات الدولية، ورغم أن حرب غزة لا تزال مستمرة، دون معرفة رقعتها الجغرافية النهائية، فقد بدأت تصدر الدراسات والتوقعات لبعض النتائج الاقتصادية لتلك الحرب، مبنيّة على سيناريوهات وتجارب الحروب السابقة وما أدت إليه، ويمكن القول أن تداعيات الحرب في غزة لم تقتصر على الشأن الداخلي الفلسطيني فحسب، وإنما اتسع نطاقها ليشمل الساحتين الإقليمية والدولية؛ حيث تفاقمت التوترات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول الأخرى، فضلًا عما خلفته من تداعيات طويلة المدى على العلاقات الدولية، والاقتصادات العالمية، بقطاعاتها الرئيسية وعلى رأسها قطاع الطاقة، كذلك ستنعكس الاضطرابات السياسية على إمدادات الطاقة، والتأثير على أمن الطاقة، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط والغاز.

ونظرًا لاحتفاظ الشرق الأوسط - الذي يتمركز فيه الصراع بين حركة حماس وإسرائيل - بجزء كبير من احتياطات العالم من النفط؛ ما يجعله يلعب دورًا حاسمًا في أسواق الطاقة العالمية، بصفته مصدرًا رئيسيًا للنفط والغاز الطبيعي؛ فإنه من شأن أي عدم استقرار في المنطقة، أن يترتب عليه انقطاع في إمدادات الطاقة، ومن ثم حدوث تقلبات في أسعار الطاقة في مختلف أنحاء العالم، خاصة آسيا والتي تُعدّ من أكبر المناطق المستهلكة للنفط في العالم، حيث تستهلك أكثر من ثلث الإنتاج العالمي. ويرجع ذلك إلى النمو الاقتصادي السريع بها وازدياد عدد سكانها.

Abstract:

Wars have negative repercussions on international economies, and although the Gaza War continues, Without knowing its final geographical area, it has begun to produce studies and projections of some of the economic consequences of that war, Based on the scenarios and experiences of past wars and their outcome, it can be said that the war›s ramifications in Gaza are not confined to Palestine›s own internal affairs, and have expanded to regional and international spaces; Where geopolitical tensions in some other States have worsened, as well as the long-standing ramifications on international relations, global economies and their major sectors, notably the energy sector, political turmoil will also reflect on energy supply, oil security and the impact on energy security.

Given that the Middle East -- where the conflict between Hamas and Israel is centered -- retains a significant portion of the world›s oil reserves; What makes it play a crucial role in global energy markets, as a major source of oil and natural gas; Any instability in the region would result in disruptions in energy supply and thus in fluctuations in energy prices around the world, especially Asia, one of the world›s largest oil-consuming regions, consuming more than one third of global production. This is due to its rapid economic growth and growing population.

مقدمة :

رغم عدم التأكد من معرفة متى تتوقف الحرب في غزة ورغم صعوبة توقع النطاق الجغرافي الذي يمكن أن تصل إليه، فإن سيناريو استمرار هذه الحرب واتساع نطاقها من المحتمل أن يحول منطقة شرق المتوسط كلها، على الأرجح، إلى منطقة غليان وقابلة للانفجار في أي وقت، وحال تحقق هذا السيناريو على أرض الواقع لن يكون هناك أي حقل غاز طبيعي أو بئر للنفط بمنأى عن المواجهات المسلحة، لا سيما لو تدخلت أطراف أخرى في الصراع، مثل إيران وحلفاؤها من جهة، والولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة أخرى، ويفترض هذا السيناريو تعرض منشآت وحقول النفط والغاز الطبيعي لهجمات عسكرية من أطراف الصراع، إلى جانب تأثر السفن الناقلة للنفط والغاز بالهجمات العسكرية في المضايق المائية الرئيسة، مثل: باب المندب وهرمز وقناة السويس، مما يعوق وصول صادرات النفط والغاز الطبيعي من دول الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية.

فالحرب على غزة غير مسبوقة من حيث حجم الوفيات والدمار فهى تنذر بتداعيات إقليمية كبيرة، ولا يمكن دراسة تداعياتها الاقتصادية وآثارها غير المباشرة بمعزل عن الأثر التراكمي للصراع العربي الإسرائيلي؛ فقد أثر هذا الصراع ، وقّوض التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد شكل منذ عقود مصدرًا رئيسيًا لعدم الاستقرار والاضطرابات في المنطقة، كذلك أثر على سير عملية التنمية في بعض البلدان الأخرى، والتي تكبدت تكاليف مباشرة جراء الحروب، والاضطرابات السياسية. وتضررت بلدان أخرى بشكل كبير ولو غير مباشر من البيئة شديدة المخاطر التي تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة النفقات العسكرية على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وانقطاع طرق التجارة والتكامل الإقليمي.

وبعبارةٍ أخرى يمكن القول أن تداعيات الحرب في غزة لم تقتصر على الشأن الداخلي الفلسطيني فحسب، وإنما اتسع نطاقها ليشمل الساحتين الإقليمية والدولية؛ حيث تفاقمت التوترات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول الأخرى، فضلًا عما خلفته من تداعيات طويلة المدى على العلاقات الدولية، والاقتصادات العالمية، بقطاعاتها الرئيسية وعلى رأسها قطاع الطاقة [1] .

كذلك يمكن القول أن تلك الاضطرابات السياسية تعني تهديد إمدادات الطاقة، والتأثير على أمن الطاقة، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط والغاز [2] ، ولا تقتصر التهديدات

للإنتاج النفطي على ارتفاع أسعار النفط فحسب، أو انقطاعات في سلسلة الإمدادات؛ إذ تمتد تلك الانعكاسات لتشمل صلب الاقتصاد العالمي، مثل قيم العملات المحلية بالنسبة للدولار، واختلاف نسب الفوائد من دولة إلى أخرى، أو زيادة تكاليف الإنتاج للمنتجات والصناعات المحلية، وذلك نظراً للأهمية الاستراتيجية للبترول في الاقتصاد العالمي، ودوره المحوري في وسائل النقل والإنتاج الصناعي والزراعي، علاوة على أهمية الوقود في تشغيل آليات الحرب.

هذا ويؤثر الارتفاع السعري للنفط بدوره أيضًا على جهود البنوك المركزية حول العالم، للحد من ارتفاع معدلات التضخم. لذا يتوقع صندوق النقد الدولي أن ازدياد أسعار النفط نحو 10 في المائة (إلى نحو 100 دولار للبرميل تقريبًا) قد يؤدي بدوره إلى زيادة معدل التضخم العالمي نحو 0,4 نقاط مئوية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على أمن الطاقة فى الاقتصادات العالمية.

أولًا: مفهوم أمن الطاقة وأبعاده الاقتصادية والسياسية:

يعرف أمن الطاقة على أنه لله الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة عند أسعار يمكن دفعهاالله. وتعرفه وكالة الطاقة الدولية على أنه لله‌توفر مصادر الطاقة دون انقطاع وبأسعار يمكن تحملهاالله، ولأمن الطاقة أسس وأوجه مختلفة فمن الممكن أن يكون طويل أو قصير الأجل أو يكون على المستوى الدولي أو الداخلي، وعادة يتسبب أي نقص أو انقطاع في عمليات إمدادات الطاقة في إحداث تقلبات قوية في أسعار الطاقة مما يتسبب في هزات عنيفة في عمليات العرض والطلب، وفى حالة استمرار تلك الحالة من ضعف الإمدادات لمدد طويلة تنعكس آثاره على معدلات النمو سلبيًا [3].

وبعبارة أخرى فإن مفهوم أمن الطاقة في معناه التقليدي هو (أمن المعروض)، وذلك من خلال التركيز على سبل توفير الإنتاج الكافي من مصادر الإنتاج وبأسعار مناسبة في متناول الجميع، وأمن الطاقة لأي دولة يتحقق حال توفر لديها مورد مستدام للطاقة وبأسعار مناسبة، ولهذا السبب كان للدول الكبرى تدخلات عسكرية وسياسية واضحة في الدول المنتجة للطاقة لتحقيق هذه المطالب، وبالتالي يركز مفهوم أمن الطاقة على أمن المعروض من الطاقة، لأن انخفاض بند العرض في الأسواق الدولية يؤدي بالضرورة إلى زيادات ملحوظة في أسعار الموارد المختلفة من الطاقة مثل البترول والغاز وبالتالي ينعكس على الأمن القومي والاقتصادي للدول المستهلكة [4] .

أ- مفهوم أمن الطاقة بالنسبة للدول المستوردة (المستهلكة)

يكمن مفهوم أمن الطاقة للدول المستوردة في المحافظة على أمن الإمدادات وعدم تعرضها للخطر, وتنويع مصادر العرض والوصول الآمن إلى مصادر الطاقة واستقرار أسعارها في السوق العالمية وهامش الأمن في حالات الطوارئ وطرح مصادر بديلة للطاقة.

ب- مفهوم أمن الطاقة بالنسبة للدول المصدرة (المنتجة):

وفقًا للدول المصدرة للطاقة فإن للهأمن الطاقةللّه يقوم على أمن الطلب على مصادر الطاقة، وزيادة الفائض المالي من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية التي تعد شرط أساسي لأمن الدول المنتجة.

جـ- مفهوم أمن الطاقة الآسيوي:

أوضحت الخطة الخمسية للفترة (2001-2005) أن أمن الطاقة هو ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث والتقدم في الدول الآسيوية [5] .

وعليه نجد أن هناك مشتركات لمفهوم أمن الطاقة لدى الدول المنتجة والمستهلكة وتمثلت في تأمين استمرارية الإنتاج بشكل يتناسب ومتطلبات السوق، وتأمين مستوى سعر يخدم المنتجين والمستهلكين بما يعزز من استمرارية النمو الاقتصادي للطرفين، ومواجهة التحديات الأمنية التي قد تستهدف استمرارية الإنتاج مما ينعكس على الاقتصاد العالمي بالمجمل سلبيًا.

ولأمن الطاقة أبعاد مترابطة مع بعضها البعض؛ فالبُعد الاقتصادي يتمثل الهدف الأساسي منه في الدول المستهلكة في ضمان ألا تؤدي ندرة موارد الطاقة أو نقصها إلى تأخير النمو الاقتصادي، أو زيادة التضخم والبطالة أو تخفيض قيمة عملة الدولة، أو أية آثار سلبية ذات بعد اقتصادي، كما يعكس البعد الاقتصادي لأمن الطاقة في الدول المنتجة هدف المنتجين لضمان إيرادات ثابتة من صادرات الطاقة. هذا ويشمل الغرض الرئيسي لبعد السياسة الخارجية لأمن الطاقة منع الدول التي تعتمد على استيراد الطاقة من اتخاذ قرارات ذات مفعول عكسي بالسياسات الخارجية [6].

ثانيًا: السيناريو الأسوأ لمستقبل الطاقة في ظل العدوان على غزة :

رغم عدم التأكد من معرفة متى ستتوقف الحرب في غزة خلال عام 2024 ، ورغم صعوبة توقع النطاق الجغرافي الذي يمكن أن تصل إليه، فإن سيناريو استمرار هذه الحرب واتساع نطاقها من المحتمل أن يحول منطقة شرق المتوسط كلها، على الأرجح، إلى منطقة غليان وقابلة للانفجار في أي وقت. وحال تحقق هذا السيناريو على أرض الواقع لن يكون هناك أي حقل غاز طبيعي أو بئر للنفط بمنأى عن المواجهات المسلحة، لا سيما لو تدخلت أطراف أخرى في الصراع، مثل إيران وحلفاؤها من جهة، والولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة أخرى. ويفترض هذا السيناريو تعرض منشآت وحقول النفط والغاز الطبيعي لهجمات عسكرية من أطراف الصراع، إلى جانب تأثر السفن الناقلة للنفط والغاز بالهجمات العسكرية في المضايق المائية الرئيسة، مثل: باب المندب وهرمز وقناة السويس، مما يعوق وصول صادرات النفط والغاز الطبيعي من دول الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية.

وفي هذا الصدد، يؤكد أحدث تقرير صادر عن البنك الدولي من نشرة لله آفاق أسواق السلع الأوليةلله أن آفاق أسعار الطاقة العالمية ستصبح سلبية مع استمرار التصعيد في حرب غزة، مشيرًا إلى إمكانية حدوث ثلاثة احتمالات استنادًا إلى درجة تعطل إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط، والتجارب التاريخية التي شهدها العالم منذ سبعينيات القرن الماضي. وتتمثل هذه الاحتمالات الثلاثة فيما يلي:

- احتمال "التعطل المحدود"، وفيه تنخفض إمدادات النفط العالمية بمقدار 500 ألف برميل إلى مليوني برميل يوميًا. وفي ظل هذا السيناريو، سيرتفع سعر النفط مبدئيًا مقارنة بمتوسط الفترة ربع السنوية الأخيرة من عام 2023 ، والذي يبلغ حوالي 90 دولار للبرميل. أي أن سعر البرميل سوف يتراوح بين 93 و102 دولار.
- احتمال " التعطل المتوسط"، وفيه ستتراجع إمدادات النفط العالمية بما يتراوح بين ثلاثة ملايين وخمسة ملايين برميل يوميًا، مما يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع بنسبة 21% إلى 35% في البداية بواقع 109 دولار و121 دولار للبرميل.
- احتمال " التعطل الكبير"، وفيه ستتراجع إمدادات النفط العالمية بمقدار ستة ملايين إلى ثمانية ملايين برميل يوميًا، مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع بنسبة 56 % إلى 75 % في البداية بواقع 140 دولار 157و دولار للبرميل [7].

ثالثًا: تأثير عدم الاستقرار السياسي وتصاعد حدة الصراع في غزة على إمدادات النفط في آسيا:

أ- مصادر إمدادات النفط في آسيا

تُعدّ آسيا من أكبر المناطق المستهلكة للنفط في العالم، حيث تستهلك أكثر من ثلث الإنتاج العالمي. ويرجع ذلك إلى النمو الاقتصادي السريع في المنطقة وازدياد عدد سكانها. وتعتمد العديد من الدول الآسيوية بشكل كبير على واردات النفط، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية واضطرابات الإمدادات.

وتتمثل أهم المصادر الرئيسية لإمدادات النفط في آسيا فيما يلي:

- **الشرق الأوسط:** يُعدّ الشرق الأوسط المصدر الرئيسي للنفط الخام في آسيا، حيث توفر دول مثل المملكة العربية السعودية والعراق وإيران أكثر من 06٪ من واردات النفط في المنطقة.
- **أمريكا الشمالية:** تُشكل واردات النفط من الولايات المتحدة وكندا جزءًا متزايدًا من إمدادات آسيا، خاصة مع زيادة الإنتاج من النفط الصخري في أمريكا الشمالية.
- **آسيا:** تنتج بعض الدول الآسيوية، كميات كبيرة من النفط، وتلبي جزءًا من احتياجاتها من الطاقة.

التحديات التي تواجه إمدادات النفط في آسيا:

- **التنافس على الموارد:** تتزايد المنافسة على موارد النفط العالمية، خاصة من الدول الآسيوية الأخرى مثل الصين والهند.
- **التقلبات السياسية:** يمكن أن تؤدي الاضطرابات السياسية في الدول المصدرة للنفط إلى انقطاع الإمدادات وارتفاع الأسعار.
- **التغيرات المناخية:** تُشكل التغيرات المناخية تهديدًا طويل الأجل لإمدادات النفط، حيث تسعى العديد من الدول إلى تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري.

الفرص المتاحة لتعزيز أمن الطاقة في آسيا:

- **تنويع مصادر الطاقة** : تسعى العديد من الدول الآسيوية إلى تنويع مصادر طاقتها من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- **كفاءة استخدام الطاقة** : يمكن تحسين أمن الطاقة من خلال تحسين كفاءة استخدام

الطاقة في جميع قطاعات الاقتصاد.

- **التعاون الإقليمي** : يمكن للدول الآسيوية تعزيز أمن الطاقة من خلال التعاون في مجالات مثل تخزين النفط وبناء خطوط أنابيب النفط والغاز [8] .

هذا ويُعدّ أمن إمدادات النفط أمرًا بالغ الأهمية للاقتصادات الآسيوية، وتُواجه الدول الآسيوية العديد من التحديات في تأمين إمداداتها من النفط، ولكن هناك أيضًا العديد من الفرص المتاحة لتعزيز أمن الطاقة لديها من خلال تنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها وتعزيز التعاون الإقليمي، كما يمكن للدول الآسيوية ضمان حصولها على إمدادات نفطية موثوقة وبأسعار معقولة في المستقبل.

ب- تداعيات الأوضاع في غزة على إمدادات النفط في آسيا

قد تواجه منطقة غرب آسيا توقعات اقتصادية صعبة؛ حيث تدهور الأداء الاقتصادي في غرب آسيا خلال عام 2023 ، في ظل عدم الاستقرار السياسي وتصاعد حدة الصراعات، حيث شهد منتجو النفط الرئيسيون في المنطقة تباطؤاً حادًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط. وعلى الرغم من انكماش قطاع النفط والغاز، ظلت القطاعات غير النفطية صامدة. ومن المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي في البلدان غير المنتجة للنفط معتدلًا [9] . وقد اتخذت شركات الطاقة العالمية إجراءات لتفادي مرور السفن المحملة بالنفط والغاز والمنتجات المكررة بالبحر الأحمر، ويأتي هذا مع استمرار التوترات في هذا الممر الملاحي.

وعلى الرغم من تلك الخلفية القاتمة، فقد سجلت واردات آسيا من الخام نموًا خلال العام الجاري (2024)، بدعم من مشتريات الصين والهند، وفقًا لتقرير منصة الطاقة المتخصصة. واستقبلت آسيا، أكبر منطقة استيرادًا للنفط في العالم، 28,57 مليون برميل نفط يوميًا خلال يناير 2024، صعودًا من27,03 مليون برميل يوميًا خلال ديسمبر لعام 2023. استوردت الصين (أكبر مشترٍ للنفط في العالم) 11,31 مليون برميل يوميًا خلال يناير 2024، بانخفاض طفيف عن مستوى 84,11 مليون برميل يوميًا المسجل في ديسمبر 2023، كذلك تمضي الهند -ثاني أكبر مستورد للنفط الخام في آسيا- على المسار الذي يقودها إلى تسجيل حصة قياسية من واردات آسيا من الخام خلال يناير 2024، بواقع 5,33 مليون برميل يوميًا، بزيادة4,65 مليون برميل يوميًا في ديسمبر 2023 [10] .

وختامًا يمكن القول أنه انطلاقاً من احتفاظ الشرق الأوسط – الذي يتمركز فيه الصراع بين حركة حماس وإسرائيل – بجزء كبير من احتياطات العالم من النفط؛ حيث تضم المنطقة 31% من إنتاج النفط العالمي، و18% من إنتاج الغاز، و48% من احتياطات النفط المؤكدة، و40% من احتياطات الغاز المؤكدة؛ ما يجعلها تلعب دورًا حاسمًا في أسواق الطاقة العالمية، بصفتها مصدرًا رئيسيًا للنفط والغاز الطبيعي؛ فإنه من شأن أي عدم استقرار في المنطقة، أن يترتب عليه انقطاع في إمدادات الطاقة، ومن ثم حدوث تقلبات في أسعار الطاقة في مختلف أنحاء العالم. ولعل الأحداث التاريخية تثبت حقيقة الدور الذي تلعبه المنطقة في دعم الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية، مدفوعاً بالتوقعات المتعلقة بالتأثير المحتمل للصراع على إنتاج الطاقة في الشرق الأوسط.

ومن السيناريوهات المرجحة في هذا الصدد احتمال تعطل خطوط الإمداد الرئيسية؛ إذا اتسع نطاق القتال ليشمل دولاً أخرى، فإن الخبراء في هذا الشأن يخشون من احتمالية تسبب ذلك في إرسال موجات صادمة عبر أسواق الطاقة العالمية، بما يعطل خطوط الإمداد الرئيسية ويتسبب بدوره في خسائر بشرية مدمرة. وبجانب التأثير على صناعة الغاز الطبيعي في إسرائيل، التي أضحت خلال العقد الماضي ركيزة لاقتصادها وأمنها الطاقوي، فإن الحرب تهدد كذلك برفع أسعار النفط وتعطيل التدفق المنتظم للنفط من المنطقة وعرقلة الشحن الدولي في مضيق هرمز الحيوي، وهو ما قد يسفر عنه تزايد التقلبات في أسواق الطاقة العالمية [11].

إجمالاً، يمكن للصراع في الشرق الأوسط أن يتسبب في اهتزاز سوق الطاقة العالمية؛ نظراً إلى كونه مورداً حيوياً للطاقة وممر شحن رئيسياً؛ لذا يخشى المحللون من تبعات استمرار الحرب وما يترتب عليها من عدم استقرار أمني واسع، أن تدفع نحو قلقلة استقرار أمن الطاقة العالمي. وثمة قضايا في هذا الصدد تشغل بال المحللين عند التفكير في مدى تهديد الحرب لأمن الطاقة العالمي، ومنها مدى إمكانية حدوث تغيرات في إدارة سوق النفط. وفي هذا السياق تتجه بعض التحليلات إلى القول بأنه من غير المحتمل حدوث تغيرات كبيرة في إدارة سوق النفط؛ حيث من المرجح أن تسعى السعودية بجانب المنتجين الحلفاء معها في منظمة البلدان المصدرة للبترول للّهأوبكللّه إلى مراقبة تأثير الأحداث الجارية، مع تجنب اتخاذ أي قرارات بناءً على التقلبات قصيرة المدى. ومن ثم فإن تصرفات أوبك في خضم الصراع بين إسرائيل وحماس تتوقف على عدد من العوامل، قد تشمل دراسة

خطورة الصراع ومدته، وتداعياته على إنتاج النفط والخدمات اللوجستية، والطلب العالمي على النفط خلال هذه الفترة.

فإذا امتد الصراع، فإن التأثير على أسعار الطاقة واستجابة أوبك الناتجة عنه، سيعتمدان بشكل أساسي على حجم الصراع ومدى انتشاره؛ فإذا ظل الصراع محلياً دون التأثير بشكل واسع على منتجي النفط الرئيسيين أو طرق العبور، فإن أسعار الطاقة قد تشهد تغيراً فورياً لكن محدوداً؛ مما يدفع أوبك للحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية. وإذا تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي لكن دون تأثير مباشر على مصادر أو طرق النفط الرئيسية، فربما تشهد سوق الطاقة العالمية في تلك الحالة تحولات مضاربة؛ مما يدفع أوبك إلى النظر في زيادة الإنتاج من أجل استقرار الأسعار.

أما إذا تعرضت إمدادات النفط لمخاطر واسعة، وامتد الصراع إلى بلدان أخرى أو أثر بدوره على ممرات مهمة كمضيق هرمز، فإن ذلك قد يتطلب من منظمة الأوبك زيادة الإنتاج، أو العمل مع منتجي النفط من خارج أوبك للحفاظ على استقرار السوق. وكلما تفاقمت حدة الصراع، فإن تدخلات أوبك ستكون أكثر أهمية وإلحاحاً؛ لأن ذلك قد يكون مصحوباً أيضاً بعقوبات أمريكية أكثر صرامةً على صادرات النفط الإيرانية [12] .

وبعبارة أخرى يمكن القول أن تلك الصراعات تمثل قوة ينبغي التعامل معها سواء من جانب صناع السياسات في البلدان المتأثرة بها أو المجتمع الدولي على السواء. وإلى جانب ما تخلفه زيادة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من خسائر مأساوية متزايدة في الأرواح فإنها تمثل تهديدًا متزايدًا للاستقرار االاقتصادي الكلي في المنطقة، مع احتمال نشوء تداعيات سلبية تمتد إلى ما وراء المناطق المتأثرة على نحو مباشر.

المراجـــع

1. أحمد قنديل، « هـل تؤثـر الحـرب فـي غـزة على مستقبـل قطاع الطاقـة بمنطقـة شـرق المتوسـط»، بقلم خبير، إصدارة إلكترونية نصف شهرية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مارس، 2024، ص 3.
2. ممدوح سالمان، « تداعيـات حـرب غـزة على أمن البحر الأحمر»، آفاق مستقبلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد (4)، يناير، 2024، ص3.
3. أحمد سلطان، « أمن الطاقة: المفهوم والتحديات»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مارس، 2022، ص1.
4. المرجع السابق، ص1.
5. أحمد عبد الغني، « الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط وأثره في أمن الطاقة»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (7)، 2020، ص 518.
6. المرجع السابق، ص 519.
7. عصام الجوهري، « مسارات الاقتصاد العالمي المحتملة من تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة»، الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،https://www.idsc.gov.eg، بتاريخ 24 يناير، 2024.
8. انظر

OPEC, World oil outlook, 2023, https://www.opec.org

9. تقرير الأمم المتحدة حول إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، 2024، ص 1.
10. محمد عبد السند، « واردات آسيا من النفط الخام»، تقارير وحدة أبحاث الطاقة، https://attaqa.net، بتاريخ 2 مايو، 2024.
11. سهير الشربيني، « تداعيات الحرب بين حماس وإسرائيل على أمن الطاقة العالمية»، متاح على https://www.interregional.com، بتاريخ 30 إبريل، 2024.
12. المرجع السابق.